

الى اسلوب الافتراض في احيان كثيرة * وكان هذا الاسلوب في المعالجة ، على الرغم من كل ما يعتوره من اخطاء ، الوسيلة الوحيدة حيث تشجع المعلومات * وقد حاول الباحث الحالي ان يخفف قدر الامكان - وربما الى الحد الاقصى - من شوائب الافتراض بوسيلتين : الاولى بناء الافتراض على اكبر كمية ممكنة من المعلومات المتناثرة - واهيانا المتعارضة فيما بينها - والمقارنة بينها، ومن ثم صياغة مقدمات الافتراض في ضوء مؤشرات ترجح احداها على الاخرى ، او تعزز نتائج الافتراض نفسه * والوسيلة الثانية اللجوء الى طريقة الفحص المتقاطع للمعلومات وللنتائج التي تمخضت عنها * ونحسب ان هذه الطريقة الاخيرة كانت توصل الباحث الى تقديرات يمكن الركون باطمئنان الى صحتها النسبية لجهة حيثياتها ونتائجها *

من جهة ثالثة فقد لجأنا في هذه الدراسة الى عرض الطرائق التي اوصلتنا الى النتائج بتفصيل يكاد يوحى بالتعقيد * غير ان تعمدنا ذلك كان بهدف واحد هو تمكين باحثين آخرين قد يمتلكون مزيدا من المعلومات ، مسن اكتشاف الاخطاء ان وجدت والتعرف على مواطنها الحقيقية من خلال التفصيلات الموجودة في هذه الدراسة * فكما اشرت في اسطر مرت ، فان هذه الدراسة تطمح لان تكون دقيقة في نتائجها ، ولكنها تبقى محاولة اولى في موضوع لم يطرق من قبل ، وبذلك فان جهد القادمين سيستفيد حتما من نتائج هذه الدراسة وسيجنب نواقصها التي تظهر بالتاكيد من التفصيلات الكثيرة ، اكثر مما لو كانت الدراسة تلجأ الى اسلوب التعميم *

وقبل الدخول في صلب الدراسة ، لا بد من ايضاح بعض الحقائق التمهيدية التي تشير الى صعوبة البحث :

اولا : ان الاحصاءات في الاردن ، منذ كان ضم الضفة الغربية الى المملكة دستوريا في العام ١٩٥٠ ، لا تميز بين فلسطيني وشرق اردني * فالفلسطينيون ، بحكم المواطنة هناك ، هم اردنيون * وبذلك فان فرزهم حسب هويتهم الفلسطينية يبدو - للوهلة الاولى - متعذرا ان لم يكن مستحيلا ، ما لم نلجأ الى طريقة الفحص المتقاطع للمعلومات المتوفرة ، والتي يمكن بواسطتها استنتاج النسبة العددية للفلسطينيين استنتاجا تقديريا *

ثانيا : ان الارقام التي تعطيها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) لا تحل المشكلة * فهي على افتراض صحتها (ونشك في ذلك لاسباب متنوعة) فانها تشمل اللاجئين فقط * واللاجيء ، حسب تعريف الوكالة له ، هو « الشخص الذي كانت فلسطين مكان اقامته العادية لمدة سنتين على الاقل قبل النزاع العربي - الاسرائيلي في ١٩٤٨ ، والذي ، كنتيجة لذلك النزاع ، فقد بيته ووسيلة معيشته كليهما ، واللاجيء ، واطفاله ، كي يكون مستحقا مساعدة